



www.alkashif.org

مركز الكاشف للمتابعة و الأبحاث الإستراتيجية

العالم المسلم بعد ٩/١١

القسم الثالث

من إصدارات عام ٢٠٠٤

أعدت الدراسة لصالح القوة الجوية الأمريكية

يسمح لهذه الدراسة بالنشر العام

مؤسسة راند/مشروع القوة الجوية



OBJECTIVE ANALYSIS. EFFECTIVE SOLUTIONS.

A non-profit institution that addresses the challenges facing the public and private sectors around the world.

ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية

العنوان الإلكتروني للمركز: alkashif.org

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

تمت ترجمة خلاصة هذه الدراسة المهمة في العدد الثاني من هذه السلسلة، وها نحن نترجم القسم المسمى: نظرة عامة، لإحتوائه على معلومات تحليلية عامة حول العالم الإسلامي، تعكس طريقة فهم وإدراك الطرف الآخر، ويحتوي هذا القسم كذلك على عنوان خاص بالعراق، يتناول فيه آثار وتبعات الغزو الأمريكي. وتأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية معهد راند الأمريكي، الذي يعتبره البعض العقل الإستراتيجي للقوة الجوية الأمريكية، التي تعتبر أهم فروع الجيش الأمريكي الآن، نظراً لأهمية سلاح الطيران والصواريخ الموجهة عبر الأقمار الصناعية، وما تلعبه من دور إستثنائي في العمليات العسكرية. وكما هو معلوم يعتبر هذا المعهد من أكبر المعاهد البحثية الأمريكية ممن حيث الميزانية وعدد العاملين، وإلقاء نظرة على الإهتمامات البحثية الواسعة والمتنوعة لهذا المعهد تبين مدى ضخامته وأهميته. وكما هو واضح يلعب البنتاغون والجيش الأمريكي الآن أدواراً مهمة وأساسية في تنفيذ وتطبيق السياسة الإمبراطورية الأمريكية عبر العالم، فمن الطبيعي أن ما يطرح من أفكار وسياسات في هذه الدراسات والأبحاث الممولة جيداً والتي يقوم بها مجموعة متكاملة من الإخصائيين، الذين يغطون إختصاصات مختلفة، كما نرى في هذه الدراسة، أن ترى طريقها الى التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع . وللتدليل على أهمية وجدية هذه الدراسة كذلك، يلاحظ- في قسم توجيه الشكر الى كل من ساهم في مراجعة الدراسة - أن هناك عدداً كبيراً من مراكز الأبحاث الإستراتيجية التي ساهمت في مراجعة هذه الدراسة، وكذلك عدداً آخراً من المختصين العاملين في أشهر وأرقى الجامعات الأمريكية المعروفة مثل: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، معهد السلام الأمريكي، مركز العلاقات الخارجية، معهد وودرو ويلسن، معهد كارنيجي للسلام، مؤسسة ستانلي، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وغيرها. تتكون الدراسة من حوالي خمسمائة صفحة، تتوزع على الفصول التالية، بالإضافة الى قسم: نظرة عامة، المترجم هنا في هذا العدد، وستتم ترجمة الفصل الأول لاحقاً بإذن الله ، لما فيه من معلومات تحليلية عامة حول منطقة الشرق الأوسط ، التي تشغل إهتمام صناع القرار في الولايات المتحدة في الفترة الراهنة.

الفصل الأول / الشرق الأوسط: مهد العالم المسلم

الفصل الثاني / المغرب

الفصل الثالث / تركيا: تراجع السياسة الإسلامية والتقارب مع الغرب

الفصل الرابع / إيران: أي مستقبل للدولة الإسلامية؟

الفصل الخامس / الإسلام والسياسة في باكستان

الفصل السادس / الإسلام في الهند

الفصل السابع / آسيا المركزية، إلهامات قريبة او إنبعاث عجيب

الفصل الثامن / جنوب شرق آسيا: التقليد المعتدل والتحدي الراديكالي

الفصل التاسع / الإسلام في غرب أفريقيا: نيجيريا كنموذج

الفصل العاشر / مسلموا الشتات والشبكات

العنوان الإلكتروني للمركز: alkashif.org

تعتقد الدراسة بأن الأحداث منذ ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ تسببت بتغيرات هائلة في البيئة السياسية للعالم المسلم، ذلك العالم الذي يشمل نطاق الأقطار التي يقطنها سكان مسلمون بنسبة هامة، وهو نطاق يمتد من غرب أفريقيا إلى جنوب الفلبين، ويشمل كذلك المجتمعات المسلمة ومسلمي الشتات المنتشرين في العالم، ووجدت الولايات المتحدة نفسها منغمكة في شؤون العالم المسلم، ذلك العالم الذي يتشابه فيه الدين والسياسة والثقافة بطرق معقدة وتتقاطع مع النزعات الجيوبوليتيكية للقوى الرئيسية فيه.

تتناول هذه الدراسة القوى المحركة التي تُدير التغيرات في المشهد السياسي-الديني في العالم المسلم، من أجل تطوير إستراتيجية ما، أو عناصر إستراتيجية ما، بالاعتماد على ذلك التحليل، إستراتيجية سوف تساعد في تحسين الظروف التي تؤدي إلى نشوء التطرف الديني والسياسي، وكذلك نشوء المواقف المعادية للولايات المتحدة، من خلال منهج يقوم على: تصنيف التوجهات الأيديولوجية في المناطق المختلفة من العالم المسلم، إستناداً إلى الموقف الكلي لأتباع كل توجه، في سبع قضايا أو مناطق إستدلالية رئيسية، وتحديد الانقسامات الرئيسية ونقاط الخلل بين الخطوط الطائفية، والعرقية والمناطقية والقومية، ودراسة العوامل التي تؤدي إلى نشوء التطرف والعنف الدينيين، ووضع إستراتيجيات ومجموعات من الخيارات السياسية والعسكرية للولايات المتحدة لكي تواجه التحديات وتستنمر الفرص الناشئة من تغير الظروف في العالم المسلم. إن "النظرة العامة" هذه تقدم لمحة عامة عن هذا الكتاب. إنها تعطي مقدمة للعالم المسلم المعاصر؛ وخطوطاً عامة للنظام التحليلي للدراسة؛ وخلاصة للنقاط الرئيسية للفصول المستقلة؛ وتجمع الأفكار الرئيسية، والمعطيات والتوصيات معاً.

وبعد الإشارة إلى التهديدات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة الآن، تشير الدراسة إلى: إن منع قيام تهديدات مباشرة للولايات المتحدة هو هدف الحرب الجارية ضد الإرهاب، مع إعتبار إستئصال القاعدة وشبكات الإرهاب المرتبطة بها المطلب الأول لأمن الولايات المتحدة. لذلك يُعدّ التعاون في مقارعة الإرهاب عنصراً أساسياً في علاقات الولايات المتحدة مع البلدان المسلمة، ولكنه ليس العنصر الوحيد. إن وراء مشكلة الإرهاب قضية أخرى هي الشكل المستقبلي للعالم المسلم وإمكانية أن يظل هذا العالم متقبلاً لمصالح الولايات المتحدة وقيمها.

حسب تصنيف مركز الكاشف، تعتبر هذه الدراسة من نوع (essential) أي من الضروري الإطلاع عليها، لمعرفة طريقة تفكير الطرف الآخر وكيفية فهمه وإدراكه للظواهر الموجودة في العالم الإسلامي أو المسلم، الأمر الذي قد يوجد لغة تفاهم بين الطرفين.

ولمن يريد الإطلاع على النص الأصلي فهو موجود على الرابط التالي:

<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG246/>

المحتويات

٥	مضامين الحرب في العراق
٥	مستقبل العراق
٩	الآثار على الشرق الأوسط الكبير
١٢	الآثار على العالم المسلم
١٤	إستنتاجات وتوصيات
١٤	تشجيع خلق شبكة المعتدلين
١٤	تعطيل شبكات الراديكاليين
١٥	التعليم: ساحة الحرب الحرجة
١٥	تشجيع إصلاح المدارس الدينية
١٦	تشجيع إصلاح المسجد
١٦	توسيع الفرص الاقتصادية
١٧	دعم الإسلام المدني
١٨	منع إمدادات المتطرفين
١٨	الموازنة بين متطلبات الحرب على الإرهاب وبين الاستقرار والديمقراطية في بلدان المسلمين المعتدلين
١٨	السعي لاجتذاب الإسلاميين إلى التوجهات السياسية الطبيعية
١٩	إجتذاب مسلمي الشتات (الدايسبورا)
١٩	إعادة بناء علاقات عسكرية- عسكرية وثيقة مع البلدان الأساسية
٢٠	بناء القدرات العسكرية المناسبة

مضامين الحرب في العراق

تُعتبر الحرب في العراق أهم حدث في علاقة الولايات المتحدة مع بلدان الشرق الأوسط الكبير في نصف القرن الماضي، إلى جانب حدث إحتلال ذلك البلد من قبل قوات التحالف بإنتظار تأسيس حكومة عراقية. ولأول مرة منذ إنسحاب القوى الاستعمارية الأوروبية من الشرق الأوسط، يتولى بلد غربي مسؤولية حكم بلد مسلم. لذلك سوف تكون الرهانات فادحة جداً.

ويمكن تقييم تأثير الحرب في العراق على ثلاثة مستويات :

- الآثار على تطور العراق المستقبلي
- الآثار على الشرق الأوسط الكبير
- الآثار على العالم المسلم

مستقبل العراق

لقد تسبب ظهور المقاومة المسلحة الواسعة النطاق داخل العراق لقوات التحالف وللحكومة العراقية المؤقتة، ثم رد فعل التحالف عليها، بوقوع كوارث مدنية ملحوظة، وتدمير للبنية التحتية، وتأخيرات في إعادة الإعمار وإستعادة الخدمات الأساسية. لقد ولدت هذه النتائج موجة مناهضة لأمريكا (Anti-Americanism) وزادت من المشاكل بوجه تحقيق الولايات المتحدة لأهدافها بعيدة المدى. ولكننا لو إتبعنا منطق تحليل التوجهات الأيديولوجية في هذا التقرير، فسوف يقودنا هذا

إلى إستنتاج يقضي بأن العنف العارم في العراق يخفي وراءه بعض العوامل الأساسية.

أحد هذه العوامل هو كون أغلبية السكان هم معتدلين سياسياً. وحسب إستطلاع للرأي في أربع مدن عراقية أُجري في آب ٢٠٠٣، رغب ٣٣ بالمئة فقط من المستطلعة آراؤهم بحكومة إسلامية، بينما رفض ذلك ٦٠ بالمئة منهم. لقد عارض الشيعة فكرة حكومة إسلامية بنسبة حوالي ٢٧ إلى ٦٦ بالمئة. وإحتمال عودة البعث هو أيضاً ضعيف شعبياً. وإعتقد ٧٤ بالمئة من المستطلعة آراؤهم بضرورة معاقبة قادة البعث الذين إرتكبوا جرائم في الماضي^{٧٣}. وتتضح المواقف المعتدلة للأغلبية الشيعية أيضاً من فقدان الدعم الجماهيري لتمرد مقتدى الصدر. لقد أعطى الزعماء الدينيون الشيعة الأكثر وثوقاً وإعتماداً دعمهم المشروط لعملية الانتقال السياسي التي نسقها التحالف والأمم المتحدة. وقد شجب رجل الدين المتزعم آية الله السيستاني الإرهابيين مثلما فعل الزعماء الدينيون السنة.

لذلك ليست المشكلة في الدعم الشعبي للمتطرفين، بل هي في أن ثمة عناصر راديكالية ثانوية قد تتحرك لسد فراغ القوة الناتج من ضعف الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي الوقت الحاضر، لا توجد منظمات يُعول عليها إلا العرقية (وهي بشكل رئيسي كردية)، أو المرتبطة بالمساجد (وهي ليست بالضرورة راديكالية)، أو تلك التي لها إرتباطات مع لاعبين خارجيين

كإيران أو حزب الله اللبناني. ويمكن أن تكون المحاولات الراديكالية لملئ هذا الفراغ علنية كما هي الحال في ثورة مقتدى الصدر، أو قد تكون مخفية، من قبل مجموعات محلية تساندها وكالات مخابرات خارجية.

بعد ذلك بقليل أصبح التهديد الأكبر هو طبعاً سلسلة الهجمات المنظمة بشكل متزايد التي تُرتَّب على الأقل من قبل ثلاث جهات: الموالين لصادم، والوطنيين الذين يعترضون على إحتلال البلد من قبل قوات أجنبية، والإسلاميين، ويشمل هذا المقاتلين الأجانب والإرهابيين. ورغم إن أفضع أفعال الإرهاب كانت تلك التي إقترفها الجهاديون الأجانب، ولا سيما أولئك الذين في شبكة الزرقاوي، إلا أن البعثيين لا يزالون مركز الثقل للمقاومة. وهذا الحزب كمؤسسة، وقيادته السابقة، لا يمكن أبداً أن يرجعا للواجهة السياسية، ولكن من المحتمل أن يعيد كادره التحتي تركيب أنفسهم كمشاركين طبيعيين في العملية السياسية. وهذا هو أفضل سيناريو محتمل، ولكن إبتداءً من زمن كتابة هذه السطور لا يبدو أن هذا سيحدث ويمكن أيضاً أن يكون أغلب السنة نافرين جداً أو مرتعبين جداً من المشاركة في بناء العراق الجديد.

وعند النظر إلى تركيبة المجموعات ذات النفوذ وإلى توزيع مراكز القوة في العراق في وقت إنتقال السلطة من سلطات التحالف إلى الحكومة العراقية المؤقتة، فإن أكثر النتائج إحتماً على

المدى المتوسط - أي في السنوات الخمس المقبلة- هو تشكيلة تتقاسم فيها السلطة بين المجموعات العرقية والدينية الرئيسية. أما في الوقت الحاضر، فلا يبدو أن هناك مجموعة قوية أو متوحدة بما يكفي لتسود الأخريات. السيناريو الذي لا يبدو واقعياً هو عودة الحكم السني الفاشستي. إن الحرب في العراق وإسقاط حكومة صدام يتركان إرثاً دائماً، هو تدمير بنية القوة المعتمدة على السنة، التي ظلت في العراق منذ عهد العثمانيين.

إن هذا يترك أربعة سيناريوهات محتملة :

١- ديمقراطية ذات خصائص عراقية : إن النموذج الديمقراطي يتطلب وجود أحزاب سياسية متنافسة وإنتخابات منظمة وحررة بشكل معقول، رغم أن المتوقع إن العمليات السياسية الناتجة قد تترسخ في ولاءات شخصية أو عشائرية أو عرقية - كما هي الحال مثلاً في المناطق الكردية في شمال العراق. ويمكن إعتبار نموذج الديمقراطية هذا ناجحاً إذا أدى إلى حكم تمثيلي واسع وإلى ولادة عناصر المجتمع المدني التي تُعد هي المكونات التي تُبنى منها الديمقراطية الحقيقية. ورغم قلة خبرة العراق بالديمقراطية، فإن هذه النتيجة يمكن أن تعتبر "واقعية" حيث إن العمليات الديمقراطية يمكن إستخدامها كآليات لتجميع إهتمامات الجماعات العراقية المتباينة والقضاء فيما بينها بالحق. ويعد الدستور العراقي المؤقت المُوَقَّع في ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤ والمُصمَّم ليكون قانوناً

تلعب دوراً قيادياً في الجنوب الشيعي، وسوريا في غرب العراق، وسوف تسعى تركيا وإيران لحماية مصالحهما في الشمال الكردي.

٤- التقسيم : قد تسعى إحدى الجماعات ، والأرجح أنهم الأكراد، إلى إقامة دولتهم المستقلة الخاصة. إن هذه النتيجة سوف تجرّ إلى عنف فادح بسبب التنافس على السيطرة على الثروات في المناطق المختلطة. سوف يتنافس الكرد والعرب والتركمان على كركوك وعلى حقول النفط فيها. إن التقسيم سوف ينتج على الأقل ثلاث دول ضعيفة وربما غير قابلة للحياة وذات حدود متنازع عليها وهذا قد يغري أو حتى يجبر جيران العراق على التدخل.

إن أكثر النتائج إحتماً هو واحد من أكثر سيناريوهين مفضلين، لأن ظروف العراق لا تسمح بتحقيق أهداف مثالية (maximalist). لذلك، من مصلحة الجماعات العراقية أن تتجح في سلوك طريقة من التعايش داخل عراق موحد. إن هذا التقييم يؤيده تحليلنا للاتجاهات داخل الأغلبية الشيعية البعيدة جداً عن التوحّد وكذلك يؤيده النضج السياسي الذي يبديه حتى الآن الشيعة والكرد رغم إختلافهما في بعض فقرات الدستور العراقي المتعلقة بالسلطات الممنوحة للأقاليم.

ويمكن لأي من السيناريوهين المتبقين، وهما الأكثر سلبيةً، أن يحدث، إذا بالغ أيٌّ من المجموعات الرئيسية في لعب دوره؛ فعلى سبيل

أساسياً يؤدي إلى إنبثاق حكومة منتخبة، يعد مثلاً إيجابياً على قدرة المجموعات العرقية والدينية العراقية المتباينة على صياغة الحلول الوسط (أو التسويات) اللازمة لديمقراطية فاعلة.

٢- لبنان ما قبل الحرب الأهلية : لم تكن هذه حكومة ديمقراطية أو نيابية (تمثيلية) جداً كصيغة للمشاركة بالسلطة السياسية والمنافع بين مختلف المجموعات الطائفية. إن مشكلة هذا النظام هي إفتقاده للمرونة. في حالة لبنان، نجح النظام في تأمين السلام الطائفي وإيجاد إستقرار سياسي ونمو اقتصادي مادامت الأسس الديموغرافية (= السكانية) للنظام محافظةً على توازنها. وكان إندام التوازن في لبنان بين توزيع السلطة السياسية وبين العوامل الديموغرافية وكذلك البيئة العالمية غير الملائمة، كلاهما أديا إلى إتهيار النظام وإندلاع الحرب الأهلية اللبنانية.

٣- لبنان ما بعد الحرب الأهلية : لقد انفصلت الجماعات على نحو شديد الانفعال ونشأ عن ذلك هيكل رسمي لكنه خاو لدولة واحدة. والأمر المحتوم الذي لا مناص من حدوثه، أن هذا السيناريو يضم متطرفين أجنب في شؤون الدولة المتحطمة، نتيجة لكلا العاملين: عامل "دفع" -أي اللاعبين الخارجيين الساعين لتوسيع تأثيرهم داخل البلد- وعامل "سحب" - أي الأحزاب الداخلية الساعية لتحسين موقع قوتها عن طريق توفير دعم أجنبي. وفي عراق مُلبَّن (أي مجعول على نمط لبنان) (Lebanized Iraq)، قد تسعى إيران لأن

المثال : إذا حدث خلافاً للمتوقع أن يحاول الشيعة إستيراد النموذج الثيوقراطي (=نموذج الحكومة الدينية) لإيران أو إذا حاولوا أن يتزعموا الجماعات الأخرى، أو إذا رفض السنة القبول بحقيقة فقدانهم لدورهم المتزعم التاريخي للدولة أو إذا حاول الكرد أن ينفصلوا عن العراق.

وبالإضافة إلى مخاطر التقسيم المشار إليها أعلاه، تبقى المخاطر السياسية الرئيسية في العراق هي ترعرع القوى الأصولية الإسلامية، سواء السنية أم الشيعية، وكذلك تلاعب إيران بالحركات الإسلامية. وتستطيع إيران أن تستخدم عملاءها بعدة طرق توفر لها تنصلاً مقبولاً ظاهرياً من الأمر. فعندما ابتدأت العمليات العسكرية في العراق، سلّت إيران أعداداً لا تحصى من العملاء وآلافاً من الكوادر العراقية المواليين لإيران^{٧٤}. ولإيران أيضاً جهاز إعلامي مؤثر وقادر على الوصول إلى المتلقين في العراق. وإن مسألة بقاء جنوب العراق هادئاً نسبياً بالمقارنة مع "المثلث السني" في الشمال ربما تظهر أن إيران لا تشعر بتهديد ملموس من الجنوب ليدفعها لتفعيل تأثيراتها داخل العراق. علاوة على ذلك، هناك أدلة على نشاطات سعودية لنشر الوهابية بين السنة في الشمال. إن اضطلاح السعوديين بجهود إعادة الإعمار في المناطق السنية قد يتضمن، كما هي الحال في أماكن أخرى، وسائل للردكلة الوهابية (Wahhabi radicalization). لقد كانت الوهابية موجودة في الخفاء أثناء حكم صدام، وقد

كشفت الجوامع التي إعتنقت هذا المذهب سراً آنذ عن قناعها وأسفرت عن صبغتها الحقيقية بعد الحرب.^{٧٥}

ما هو الدور الذي تستطيع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن يلعباه للمساعدة في تحقيق واحدة أو أكثر من النتائج المفضلة؟ ورغم الوجود العسكري الكاسح للولايات المتحدة والتحالف في العراق، إلا أن هذه النتائج منوطاً بعوامل داخلية لا يمكن أن يؤثر فيها غير دخلاء يقفون على الهامش. إن أهم الإسهامات التي تستطيع الولايات المتحدة أن تقدمها لتأسيس حكومة عراقية مستقرة وتمثيلية (= نيابية) هي التالية:

١- تجنّب الأفعال التي تسحب الشرعية من الحكومة العراقية، مثل التدخل في القرارات التي تقع في دائرة إختصاص السلطات العراقية؛ على سبيل المثال: الأمور الاقتصادية، والمالية، والإدارية، والقضائية.

٢- تحاشي إظهار الدعم لمسألة إستعادة الهيكلية السنية للسلطة أو الانحياز المضاد للشيعة في سياستها مع الحكومة العراقية الجديدة.

٣- الحيلولة دون تدخل قوى خارجية بخطط معادية للديمقراطية العراقية، مثل إيران وسوريا وحزب الله، والجهاديين السنة الأجانب.

الآثار على الشرق الأوسط الكبير

يبدو أن مهمة إنتزاع العراق من قبضة صدام تشكل حدثاً مساعداً قد يكون له الأثر الأكبر وربما الحاسم في صياغة مستقبل الشرق الأوسط الكبير والعلاقة بين الولايات المتحدة والعالم المسلم. ويُسبِّه العديد من العرب حرب العراق بالهزيمة العربية عام ١٩٦٧ من حيث تأثيرها على الحالة النفسية للإنسان العربي. وهناك على الأقل محلل عربي واحد سماها "هزة أرضية" أو "صدمة" للمنطقة^{٧٦}. ورغم المعارضة الواسعة في العالمين العربي والمسلم للحرب في العراق غير أن العديد من المسلمين الليبراليين يعتقدون أن اتجاهات ما بعد صدام، إيجابية. وهم يعتقدون أن حملة إصلاح الأنظمة الفاشستية قوت صفوفهم، ويبدو أن التطرف الإسلامي قد فقد شعبيته نتيجة الهجمات الإرهابية في بالي، والدار البيضاء، والرياض، وجاكرتا. وليس مستغرباً أن الرأي الذي إستصوب عملية الإطاحة بنظام صدام التي قادتها الولايات المتحدة، والتوقعات الإيجابية للدمقرطة في العراق كانا أقوى ما يكون في الكويت، التي كانت ضحية لعدوان صدام. وحتى في مصر وجدنا أن مجموعة من الأكاديميين المسلمين الليبراليين ترى أن للبرلة السياسية (Political liberalization) في العراق قد تفتح آفاقاً تتعلق بمسائل دور الدولة والدين، والديمقراطية وحقوق الإنسان وهي من المسائل التي تُعدّ مواضيع غير قابلة للنقاش في العالم العربي^{٧٧}.

لقد تبدد للأسف معظم الزخم الابتدائي للتغيير الديمقراطي في الشرق الأوسط الكبير عندما تنامت المعارضة المتصفة بالعنف ضد سلطة التحالف في المناطق السنية من العراق وإشتدت وأصبحت تمرداً. فعلى المدى القريب كان رد الفعل السلبي على إمتداد العالم العربي والمسلم إزاء صور النزاع المتصف بالعنف وإزاء الكوارث المدنية التي لا بد من وقوعها، التي تعرضها المحطات الفضائية العربية، كالجزيرة والعربية، وكذلك إنتهاك سجناء سجن أبي غريب الذي وُظف إعلامياً توظيفاً محترفاً؛ كل ذلك جعل الاقتتاع بأجندة الولايات المتحدة لدمقرطة الشرق الأوسط الكبير أصعب وأعصى. وعلى المدى المتوسط والبعيد، سوف يتقرر تأثير العراق في الصيرورة السياسية في الشرق الأوسط الكبير على السيناريو العراقي الذي سوف يتحقق. فمن جهة سوف يشكل نشوء عراق تعددي وديمقراطي معقول ومستقر تحدياً لسوء الفهم لدور الولايات المتحدة في المنطقة، وسوف يقوّض المتطرفين والمستبدين على حد سواء. وعلى أقل تقدير سوف يوضّح أن شكلاً ما للديمقراطية - وهو ما قد يمكن تسميته الديمقراطية ذات الخصائص العراقية - هو أمر ممكن الحدوث في العالم العربي. ومن جهة أخرى، قد تؤدي النتائج غير المرغوبة إلى زعزعة أخرى للمنطقة، وتقليل لمصداقية الولايات المتحدة ولتأثيرها، والتشكيك بالسياسات المبنية على الديمقراطية، ويفسح المجال للتعدّي من قبل

الخيارات للتعامل مع إيران، أوسع مما كان عليه الحال منذ قيام الثورة الإيرانية. لقد حددت هذه الدراسة ثلاثة خيارات: الأول هو إجتذاب إيران بصورة فاعلة، مع الأخذ بالاعتبار أن الإكراه والاجتذاب هما ليسا بصورة كلية تبادلية. إن هدف سياسة الاجتذاب هو ضمان إشتراك إيران بشكل بناء في إعادة إعمار أفغانستان والعراق (أو بواقعية أكثر، ضمان إحكامها عن التقويض الفعال لهاتين العمليتين). الخيار الثاني هو أن تستمر الولايات المتحدة بعزل طهران إلى أن يتغير سلوك إيران من ناحية دعم الإرهاب، وتكثيف أسلحة الدمار الشامل، وحقوق الإنسان، والدمقرطة. والثالث هو أن تسعى الولايات المتحدة للمساعدة في تغيير النظام. وأياً كان الخيار، فلا مناص من أنه يجري في ظروف غير مضمونة أبداً. وإيران بلد تصعب قراءته في الظروف الاعتيادية. ومنذ الأحداث التي وقعت عقب الهجمات الإرهابية في عام ٢٠٠١، أصبح التكهن بثوابت طهران ونواياها، وفهم توازنات القوى داخل ذلك البلد أمراً أصعب من ذي قبل.

إن تقوية الشيعة في العراق له مضامين عميقة أيضاً على مستقبل العربية السعودية. وكما لاحظنا آنفاً، يشكل الشيعة أقلية مهمة أو ربما حتى أكثرية في المقاطعة الشرقية المنتجة للنفط من المملكة. لقد قام زعماء الشيعة السعوديون بعد مدة قليلة من بدء حرب العراق، بتقديم التماس إلى ولي العهد عبد الله يطلبون فيه المساواة في

خصوم الولايات المتحدة في منطقة حيوية من العالم.

لقد أزاحت العمليات التي قادتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق *** إثنين من أعداء إيران، وهما نظاما طالبان وصادق حسين. ورغم أن طهران قد تبدي إرتياحها لرؤية هذين التهديدين يختفيان، إلا أنها تبدو محبطة من كون الولايات المتحدة قد أصبحت الآن جارة حقيقية لها من جهتين، وقد كسبت منفذاً غير مسبق نحو جمهوريات آسيا الوسطى. وكما إتضح عند مناقشة مستقبل العراق، فإن الظروف غير المستقرة في العراق قد تتيح للنظام الإيراني محاولة التأثير من خلال عملائه وحلفائه في العراق. ولكن نشوء دولة عراقية ديمقراطية يمارس فيها الشيعة دوراً سياسياً مهماً وربما متزعماً له أيضاً مخاطره على الشيوعية (=الحكومة الدينية) الإيرانية. ومن ناحية كون العراق نموذجاً لدولة ديمقراطية ذات أغلبية شيعية، يرى الكثيرون أن العراق هو بديل أكثر إستساعةً من النموذج الإيراني. وإن عودة بزوغ المدن المقدسة الشيعية العراقية في النجف وكربلاء كمراكز للإسلام الشيعي المعتدل قد تمثل تحدياً للسلطة الدينية للملاي الإيرانيين.

لقد حدث تغيير البيئة الأمنية لإيران، في وقت يواجه فيه النظام الإيراني تحديات داخلية عديدة، وأهمها المعارضة الناشطة لأعداد متزايدة من الطلاب ومن الشباب. وهذا وفرّ للولايات المتحدة نطاقاً واسعاً، وإن لم يكن مضموناً جيداً، من

السبب الرئيسي للدافع الإسلامي نحو العدوان والقتال (militancy Islamic).^{٧٩}

لقد غير خلع صدام حسين وإستمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة في العراق جوار سوريا بين ليلة وضحاها. لقد ظل حزب البعث السوري متحصناً بثبات، ولكن هناك علامات على التغيير. فمباشرةً بعد حرب العراق، إتخذت حكومة دمشق خطوات عديدة بإتجاه الإصلاح، وبضمنها تجريد المدارس الابتدائية والثانوية من الصفة العسكرية، منح الإجازة إلى ثلاثة مصارف (بنوك) خاصة، المصادقة على إفتتاح جامعتين أهليتين وأربع محطات إذاعية، وربما إلغاء شرط التحاق جميع الطلبة بالمجموعات التابعة للبعث.^{٨٠} علاوة على ذلك، قدّم ٢٨٧ متقفاً وناشطاً سوريين إلتماساً إلى الأسد، دَعَوْه فيه إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين، وإلغاء قانون الزواج، وإلى حرية التعبير والنشاط السياسي. أشارت الفقرات الإفتتاحية في الإلتماس إلى أنّ الثوابت الإستراتيجية لسوريا قد تغيرت، وأنّ "لا شرعية الولايات المتحدة" لا يمكن كبح جماحها، وأنّ الأنظمة العربية "عاجزة ومنهارة"، ولن تكون مستعدة للخطر القادم" من دون "إصلاحات وطنية شاملة".^{٨١}

لقد وتّرت الحرب في العراق العلاقات الأمريكية-التركية، ولكن إندملت التصدعات التي حدثت في العلاقات عند بداية الحرب إلى حد كبير. إن عجز الولايات المتحدة عن ضمان الموافقة

الحقوق السياسية والدينية. وقد صرّح المفتي الرئيسي للمملكة، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الشيخ، أن إتهام المسلمين الآخرين بالكفر - وهي تهمة وهابية شائعة ضد الشيعة - هو أمر غير جائز في الإسلام. ولكن لا يبدو أن الأسلوب المتسامح يحظى بدعم واسع في المؤسسة الدينية السعودية. ومن ناحية جيوبوليتيكية (=جغرافية سياسية) أوسع، كشف بعض السنة في العربية السعودية عن مخاوفه من أنّ سياسة الولايات المتحدة في العراق والخليج قد تتحول إلى سياسة "مؤيدة للشيعة" مما يؤدي إلى دعم الولايات المتحدة لمطامح الشيعة في الدول التي يتزعمها السنة.^{٧٨}

هناك أيضاً جدل داخلي متنامٍ في العربية السعودية حول فيما إذا كان عدم التعايش والتعصب اللذين رعتهما الوهابية هما السبب في رذكلة (radicalization) بعض قطاعات المجتمع. وبهذا الخصوص، يمكن إعتبار التصعيد في الهجمات الإرهابية في العربية السعودية التي بُدئت في ١٢ مايو (أيار) ٢٠٠٣ بهجمات الرياض، عاملاً مساعداً محتملاً في العربية السعودية. والسعوديون، الذين إعتقدوا أنّ "هذه الأشياء تحدث للآخرين" وأنها أمور دخيلة، إبتدأوا بتسمية هجمات الرياض بـ "١١ سبتمبر الخاصة بنا". حتى أنّ أحد كتاب الأعمدة السعوديين ذكر بصراحة أن الوهابية إنتشرت في المملكة عن طريق المناهج الدراسية، وخطب المساجد، والتلفزيون الحكومي وأنها

conservatism في السياسة التركية. وفي كل الأحوال، يبدو أن تعهد تركيا بالتعاون في مكافحة الإرهاب سيبقى قوياً.

إن تجربة تركيا في التوفيق بين التدين الكبير في توجهاتها السياسية في الوقت الذي تحافظ فيه على دولتها العلمانية وتوجهها الموالي للغرب، لها مضامين مهمة لمستقبل الإسلام السياسي. وبنبّه "إيان ليسر" في الفصل الثالث من أنه في نفس الوقت، فإن مستقبل تركيا هو على أية حال ثابت على هذه الخطوط. وعلاوة على ذلك، هناك المتغير الأساسي في النموذج التركي، وهو اندماج تركيا مع أوروبا والغرب، وهو متغير مفقود عند معظم الحالات الأخرى التي يتنافس فيها الإسلام السياسي على السلطة.

الآثار على العالم المسلم

إن أثر الحرب في العراق وإزالة نظام صدام كان أوهن أمراً في مناطق العالم المسلم البعيدة جغرافياً وثقافياً عن الشرق الأوسط. لم تجد الحرب في العراق صدقاً قوياً في آسيا الوسطى. فبالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى كان الحدث الأساسي في فترة ما بعد ١١ سبتمبر هو مشاركة الحكومات المحلية مع الولايات المتحدة والإطاحة بنظام طالبان. لقد أنهت إطاحة نظام طالبان التهديد والصداع لحكومات آسيا الوسطى اللذين كانا في جوارهم تماماً. وبإستثناء أقلية صغيرة من المسلحين، لم يؤيد مسلموا آسيا الوسطى النسخة الطالبانية من الإسلام.

التركية على نشر قوات الولايات المتحدة وإستخدام قاعدة أنجريك الجوية في العمليات أثناء الحرب في العراق، يعكس البيئة السياسية المتغيرة في تركيا. إن السياسة الخارجية والسياسة الأمنية التركيتين تُداران منذ عهد طويل من قبل مجموعة محدودة من اللاعبين، وبضمنهم الأركان العامة التركية، والموظفون القداماء، ومجموعة صغيرة من المفكرين الاستراتيجيين. ومنذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، فتح بزوغ التوجهات السياسية الإسلامية، وإنسحاب الدولة العلمانية من العديد من مناطق الحياة التركية آفاقاً جديدة لتأثير النخب البديلة، التي هي أقل علمانية، وأكثر محافظة، وأكثر سذاجة في مظهرها. إن مجيء حزب سياسي إسلامي الجذور للسلطة، وهو الـ AKP، قد عجل بهذه التوجهات. إن تحليلنا يذهب إلى أن التطرف الإسلامي لا يشكل تهديداً لاستقرار تركيا. فمنذ توليه السلطة عام ٢٠٠٢ تمتع الـ AKP بعلاقات أوثق مع النخب العلمانية مما كانت عليه الأحزاب الإسلامية السابقة. وبدلاً من المناداة بالدين في التوجهات السياسية، أكد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان على الرأي الذي يعتبر "التوجهات السياسية إجراءً وقائياً للتعبير الديني".^{٨٢} إن "الخطوط الحمراء" - أي المحافظة على دولة وحدوية علمانية - لا يمكن تصوّر تجاوزها. والظاهر على جبهة السياسة الخارجية والأمنية، هو إستمرار السلوك التركي، وهو نتاج المحافظة الأصولية fundamental

أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠٢ على جعل الأعمال الموسعة التي يقوم بها الراديكاليون أقل قبولاً.

والثالث: كان التعاطف مع صدام طفيفاً عند مسلمي جنوب شرق آسيا. وحتى المعارضون للحرب أذعنوا بأن صدام كان طاغية؛ بل هو، من وجهة نظر بعض المسلمين، زعيم غير إسلامي لا يستحق دعم المسلمين.

والرابع: بالنسبة لعامة الناس، تحظى القضايا المحلية بصورة عامة باهتمام يفوق إهتمامهم بالقضايا العالمية. وهذا لا يعني أن الحرب في العراق لم تُصَفْ عاملاً جديداً يزيد تعقيد الأمور إلى قضية الحرب على الإرهاب، أو أنها لم تتسبب بخسائر على صعيد صورة الولايات المتحدة. لقد ساءت صورة الولايات المتحدة مع تصاعد الإرهاب والعنف في العراق، وكانت محاولات قوات التحالف للسيطرة على الموقف تُعرض في وسائل الإعلام العدائية على أنها حملة ضد المسلمين. فعلى سبيل المثال، هناك حكايات تدل على أن العراق قد يكون عاملاً محرراً للعنف الحالي لدى المتطرفين الإسلاميين جنوب تايلند. إن المظالم العالمية والمحلية تندمج في أذهان المتطرفين.^{٨٤} لذلك، في الوقت الذي لم تغيّر الحرب نفسها ولا التطورات التي أعقبتها من خطوط الاتجاهات السياسية خارج الشرق الأوسط أو من أسس علاقات الولايات المتحدة مع دول المنطقة، إلا أنها يمكن أن تُستخدَم، بل هي تُستخدَم الآن، من قبل الراديكاليين لكي يكسبوا التأثير.

وعلى العموم، عارضت جماعات المسلمين السائدة في جنوب آسيا وجنوب شرقها الحرب في العراق، ولكن لا يبدو أن للحرب تأثيرات باقية على وضع الإسلام السياسي أو على علاقات الولايات المتحدة مع دول تلك المناطق. فالحكومة الماليزية، وهي تتأسس حركة عدم الانحياز، كانت هي من نسق معارضة شنّ الحرب بدون قرار من الأمم المتحدة، وقد صوت البرلمان الماليزي بالإجماع على إقتراح يدين العمل العسكري المنفرد في العراق.^{٨٣} كانت هناك مظاهرات عارمة مناهضة لحرب العراق في أندونيسيا، البلد الذي يضم أغلب مسلمي المنطقة، وذلك في الأيام السابقة لبداية الاعتداءات، وطوال الأسبوعين الأولين من الحرب، ولكن عدد المظاهرات وحجمها إنخفضا بصورة كبيرة بعد دخول قوات التحالف إلى بغداد.

إن رد الفعل المعتدل نسبياً هذا يمكن أن يُعزى لعدة عوامل :

الأول: أن الحكومات والقادة المسلمين المعتدلين قاموا إما بتنظيم أو إحتواء الاحتجاجات، كما هي الحال في ماليزيا، أو أنها إتخذت خطوات إستباقية لكي تضمن أن الحرب في العراق لم تُقدّم على أنها موجهة ضد الإسلام، كما فعل الراديكاليون ونجحوا نوعاً ما في حالة أفغانستان.

والثاني: في أندونيسيا، عمل تغيّر المناخ السياسي بعد تفجيرات بالي الإرهابية في ١٢

الإسلام من سارقي الدين. إن خلق شبكة عالمية من المعتدلين هو أمر أساسي، لأن شبكة مثل هذه سوف توفر منبراً لرفع صوتهم وتعطيهم بعض الحماية. ولكن المعتدلين يفتقدون الموارد اللازمة لخلق هذه الشبكة بأنفسهم. فالدفعة المحرّكة الأولى قد تستلزم مساعدة خارجية.

تعطيل شبكات الراديكاليين

معظم الشبكات المذكورة آنفاً في النظرة العامة هذه، تقوم بمهام مفيدة إجتماعياً. والقضية الأساسية هي كيف تستطيع الولايات المتحدة أن تشخص الاستخدام العدائي لهذه الشبكات. هناك عدة طرق جديدة بالاعتبار. أحدها هو دراسة خلفيات الجماعات التي تحتضن الشبكات الإسلامية المتصفة بالعنف وكذلك خصائص نقاط إلتقاء هذه الشبكات وإتصالاتها. وهناك حاجة لفهم أفضل لطرق التلقين، والتأثير، والاتصال، والطقوس. وحالما تُعرّف هذه الشبكات، وتُشخّص أساليب كسب المتطوعين فيها ونقاط ضعفها، يمكن عندئذٍ تطبيق إستراتيجية لتعطيل نقاط إلتقائها.

إن تعطيل مجالات الانتقال لا يعني بالضرورة إطفاء المؤسسات ذات العلاقة (المؤسسات الصحية والخيرية، المساجد والمراكز الثقافية، إتحادات الطلبة ومنظمات الشباب). بل إنه يعني تحطيم الارتباطات الموثوقة التي يعتمد عليها المسلحون، ويعني كذلك تقوية المسلمين المعتدلين ليتولوا إدارة تلك المؤسسات. إن العمليات النفسية المستهدفة بعناية أهم من تجميد الأصول المالية.

ولكن هناك أقلية ليبرالية تشترك مع الولايات المتحدة في آمالها بأن إزاحة صدام تتيح إمكانية النمو الديمقراطي في العراق وفي العالم المسلم بصورة عامة.

إستنتاجات وتوصيات

كيف يمكن أن تستجيب الولايات المتحدة للتحديات والفرص في العالم المسلم؟ لا يمكن مقاتلة المتطرفين بالوسائل العسكرية وحدها. يجب أن يُقاتلوا ثقافياً وإجتماعياً. وأدناه، نقترح حزمة من الخيارات الاجتماعية، والسياسية، والعسكرية.

تشجيع خلق شبكة المعتدلين

ليس الصراع الجاري على طول معظم أجزاء العالم المسلم هو صدام حضارات فحسب Clash of civilizations ولكنه صراع داخل العالم المسلم بين الميول نحو الإسلام الليبرالي والعلمانية من جهة، وبين التأويلات الراديكالية والمتصفة بالعنف من جهة أخرى. والراديكاليون هم أقلية، ولكن لهم زمام المبادرة في مناطق عديدة، لأنهم أوجدوا وطوّروا شبكات واسعة تستغرق العالم المسلم بل تصل أحياناً لأبعد منه. ورغم أنّ المسلمين الليبراليين والمعتدلين هم أغلبية في كل البلدان تقريباً، إلا أنهم لم يخلقوا شبكات مشابهة لتلك. وفي أغلب الأحوال، يشعر المسلمون المعتدلون أنهم مكشوفون ومعزولون وأصواتهم منكسرة غالباً ومُلجّمة. والذي سمعناه في عدة بلدان شرق-أوسطية أنّ المعركة من أجل الإسلام سوف تستلزم خلق مجموعات ليبرالية لكي تستعيد

ويحتاج صانعو السياسة داخل أمريكا إلى الانتباه إلى كسب المتطوعين الراديكاليين الذي يجري داخل السجون وداخل القوات المسلحة الأمريكية، وكذلك الانتباه إلى دور رجال الدين المسلمين في السجون، ورجال الدين المُلحَقون بالقوات المسلحة في نشر التأويلات الراديكالية للإسلام.

التعليم: ساحة الحرب الحرجة

إن التعليم هو إحدى سوح الحرب الرئيسية بين العلمانيين وبين مؤيدي الدولة والمجتمع المُؤَسَّسَيْن دينياً. ويواجه العالم المسلم - ولا سيما العالم العربي - مشكلة تعليمية ضخمة، كما يؤشر تقرير التنمية البشرية العربية للـ UNDP ذلك بتفصيل ملؤه المرارة.^{٨٥} القضية الخطيرة في معظم الدول المسلمة هي كيف تردم الهوية الحضارية والثقافية بين أولئك الذين تلقوا تعليمهم في مؤسسات التعليم الإسلامي وأولئك الذين تلقوا تعليمهم مع التقاليد العلمانية الغربية. وفي باكستان، هناك نظام مقتصر فقط على التعليم الديني - أي المدارس الدينية (Madrassas) - جنباً إلى جنب مع مدارس خاصة تدرس باللغة الانكليزية ومدارس حكومية تدرس باللغة الأردية.^{٨٦} وتدير المدارس الدينية، التي يتبنى العديد منها التأويلات الراديكالية للإسلام، عملية الرذكلة الدينية في باكستان. أما في ماليزيا، فالحكومة قلقة من كون المدارس الإسلامية أصبحت أرضاً خصبة لتفريخ الإسلام المسلح. وبالنتيجة، تسعى السلطات إلى نقل التعليم الديني داخل نظام المدارس الوطنية إلى الحوص

الدراسية الإضافية بعد تخليصها من المضمون السياسي والى فرض رقابة مشددة على المدارس الإسلامية الخاصة (أنظر Rabasa، ٢٠٠٣) وعلى نقيض ذلك، تبرز العديد من المدارس الداخلية الدينية الأندونيسية، أو "البيزانتريين" كنماذج لإدماج التعليم الديني بالمواضيع الغربية المعاصرة.

يعتقد العديد من رجال الدين المسلمين المعتدلين والناشطين السياسيين أن مستقبل الإسلام السياسي سوف تُقرره هذه المدارس. إن نظاماً تعليمياً يلائم العالم المعاصر، ويُنتج خريجين قادرين على العثور على مهن منتجة في الاقتصاد المعولم يمكن أن يُعزِّز الاعتدال الديني والاستقرار السياسي. ولكن المدارس الدينية التي تُخرِّج خريجين ملقَّنين بتأويل ضيق للنصوص الإسلامية، وهم بدون مهارات صالحة للسوق، سوف تستمر بكسب المتطوعين الداعمين لصفوف المنظمات المتطرفة والمتسمة بالعنف.

تشجيع إصلاح المدارس الدينية

إن تشجيع الإصلاح التعليمي هو بناءً على ذلك عنصر مهم في صياغة إستراتيجية للعالم المسلم. ورغم أهمية إصلاح المدارس الدينية، إلا أنه لم تكن هناك غير خطط قليلة ملموسة لوضع وتنفيذ تغييرات معينة في تلك المدارس، والأجدر بالاعتبار هو كيف تتلاءم هذه المدارس مع الإصلاح الأوسع في نظم التعليم العام التي يمكن أن تساعد في تحقيق النتائج الاقتصادية والسياسية

الراديكالية. وكما هو الحال في إصلاح المدارس الدينية، يجب أن تتم جهود الولايات المتحدة لتشجيع إصلاح المسجد بصورة غير مباشرة، وبأقل ما يمكن من الظهور، لأن قيام الولايات المتحدة بالأمر على نحو واضح قد يخاطر بمصادقية أولئك الذين تسعى الولايات المتحدة لمساعدتهم.

توسيع الفرص الاقتصادية

سوف تشهد معظم أمم العالم المسلم زيادة سكانية قدرها ٣٠ بالمئة أو أكثر عند حلول عام ٢٠٢٥، وذلك على وجه التخصيص بسبب أنه في كل البلدان تقريباً تشكل الفئة العمرية دون الـ ٢٥ سنة، ٤٠ بالمئة من السكان على أقل تقدير. إن هذا النمو المضطرد في السكان سوف يخلق حاجات تعليمية واقتصادية وإجتماعية، وهذه الحاجات لا تجد من يلبيها في العديد من المناطق غير المنظمات الإسلامية الراديكالية. إن قدرة بعض المنظمات الراديكالية على تناول المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الراسخة يوفر قاعدة متنامية لدعم توجهاتها السياسية. وقد يدفع الافتقار للنمو الاقتصادي وفرص التشغيل بالكثير من الأفراد والجماعات إلى مؤازرة المنظمات الراديكالية ومبادراتها، وبالتالي، قد يكون هذا حجر عثرة يهدد المصالح الأمنية للولايات المتحدة. وقد يساعد توفير خدمات إجتماعية بديلة في العديد من المناطق على إضعاف إغراء المنظمات الراديكالية بصورة غير مباشرة. وبشكل خاص،

والاجتماعية الأكثر طلباً. هناك حاجة ملحّة للولايات المتحدة وغيرها من الدول المعنية والمؤسسات الدولية لأن تدعم إصلاح المدارس الدينية لكي تضمن قدرة هذه المدارس على إنتاج تعليم معاصر واسع. إن هذا الإصلاح أمر أساسي لكسر دائرة المدارس الدينية المُردكّلة (Radicalized) التي توفر المؤونة للمجموعات الراديكالية والإرهابية. ولا تستطيع الحكومات في بعض البلدان أن تراقب وتحتوي نشاطات المدارس الدينية. ويمكن للولايات المتحدة أن توفر المساعدة للحكومات لتؤسس مجالس تمنح شهادات التعليم العالي وتدعمها لتقوم بمراقبة المناهج التعليمية ومراجعتها، لكل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

تشجيع إصلاح المسجد

علاوة على إصلاح المدرسة الدينية، هناك حاجة لإصلاح المسجد في العديد من المناطق. وقد يكون الماللي والأئمة في بعض المناطق مفتقرين إلى التعليم وقلما تحاسبهم أو لا تحاسبهم أصلاً الجماعة التي يتوجّه المسجد إليها. إنهم قد يكونون منتسبين إلى المجموعات المتطرفة أو يعتقدون نسخاً منحرفة من الإسلام. ورغم أنّ الولايات المتحدة تمتنع عن حشر نفسها في شؤون دينية، إلا أنّها يجب أن تُوجد السبل لدعم جهود الحكومات ومنظمات المسلمين المعتدلين لضمان أن المساجد والخدمات الاجتماعية المنضوية تحتها تخدم جماعاتها، وليست هي منابر لنشر الأيديولوجيات

عليها. وهي أيضاً ، يجب أن ترتبط بالسياسات المالية والاقتصادية في البلدان المستفيدة، لكي تكون النتائج معقولة ومثمرة ولتحقق نمواً منصفاً. إن النمو الاقتصادي المفترق لحسن الإدارة يمكن أن يصبح سبباً لعدم الاستقرار السياسي وللغنف.

دعم الإسلام المدني

إن دعم "الإسلام المدني" أو تقوية الروابط به - والمقصود بالإسلام المدني مجموعات المجتمع المدني المسلمة التي تؤيد الاعتدال والمعاصرة- هو عنصر جوهري في السياسة الفاعلة للولايات المتحدة تجاه العالم المسلم. إن الإسلام السياسي المعتدل في بيئة ديمقراطية يمكن إن يعوض عن إغراء الحركات الثيوقراطية (= الدينية السياسية) أو تلك التي تسعى إلى الحكم الإسلامي الحصري. ويجب أن تكون الأولوية لتمويل النشاطات التعليمية والثقافية التي تقوم بها المنظمات العلمانية أو منظمات المسلمين المعتدلين. وربما ينبغي للولايات المتحدة أن تساعد في إيجاد مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الديمقراطية في المناطق التي لا توجد فيها هذه المؤسسات. وإذا كانت هذه المؤسسات متممة بالشفافية وبحماية حقوق الأقليات - وبضمنهم طبعاً حقوق المسلمين في المناطق التي يكونون فيها أقلية- فإنها سوف تجلب منافع بعيدة المدى في تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم المسلم.

يجب أن تزيد الولايات المتحدة من إهتمامها بالمبادرات التي يمكن أن تحسّن الإمكانيات الاقتصادية للشباب. وينبغي إيصال مساعدة الولايات المتحدة والمصادر العالمية بطرق تلائم الظروف المحلية، وينبغي أيضاً الاعتماد قدر الإمكان على المنظمات الغير الحكومية NGOs التي لها علاقات قائمة مع البلدان المستفيدة، ويجب أن تكون الأولوية لتمويل برامج التعليم والبرامج الثقافية التي تديرها المنظمات العلمانية أو منظمات المسلمين المعتدلين، وذلك لمعاكسة تأثير المجموعات الراديكالية.

إن الولايات المتحدة في مسعاها لإستحداث مبادرات أوسع لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، لن تغير بالضرورة من تصميم الأقلية الراديكالية على ضرب أعداء الإسلام المزعومين، ولكنها قد تقلل من فرص الراديكاليين في إستغلال الضائقة الاقتصادية لتوسيع حركتها. ويمكن أن تساعد برامج المساعدة في العالم المسلم التي تشجع التوسع الاقتصادي والاكنتفاء الذاتي في تقليل الصورة التي تُظهر أن لأمريكا في المنطقة مصالح عسكرية فقط، تلك الصورة التي قد تسهم في معارضة كل مصالح أمريكا هناك. إن تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لن يضمن نهاية الإرهاب والتطرف ولكنه قد يقلل إحتمال المساندة الشعبية للحركات المتطرفة. ولأجل إنجاح هذه البرامج، يجب أن تكون مبررة وشفافة، وإلاّ فهي سوف تشجّع فساد القائمين

منع إمدادات المتطرفين

وكعنصر مكمّل لإستراتيجية دعم المنظمات العلمانية ومنظمات المسلمين المعتدلين ينبغي منع الإمدادات للمتطرفين. وهذا أمر صعب بسبب إفتقار الأنظمة المصرفية للتنظيم في معظم بلدان العالم المسلم وبسبب الاستخدام الشائع لنظام الحوالة الغير المنتظم في تحويلات الأموال غير الرسمية. ولكن من الواضح أنّ منع تمويل المجموعات المتطرفة والإرهابية هو مطلب أساسي. وينبغي أن يحدث هذا عند كلا نهايتي دائرة التمويل. **إن نقطة إبتداء التمويل هي في العربية السعودية ودول خليجية أخرى.** وتقوم الولايات المتحدة بملاحقة التمويل الإرهابي كجزء من إستراتيجيتها الشاملة لمكافحة الإرهاب. وقد إبتدأ السعوديون بإتخاذ خطوات لمراقبة نشاطاتها التمويلية عن كثب وكذلك بإغلاق فروع بعض الجمعيات الخيرية المشبوهة؛ ولكن لم يتضح فيما إذا كانت هناك إجراءات وقائية كافية لضمان أن الأموال لا تُحوّل إلى المنظمات المتطرفة أو الإرهابية. ويجب أيضاً تعزيز القدرات الفنية (= التكنيكية) للبلدان المستفيدة لمساعدتها في مراقبة السيولات النقدية المشبوهة أو منعها إذا اقتضت الضرورة.

الموازنة بين متطلبات الحرب على الإرهاب**وبين الاستقرار والديمقراطية في بلدان****المسلمين المعتدلين**

سوف يستمر تأثير الحرب ضد الإرهاب على العالم المسلم. وسوف يواصل الراديكاليون إظهار

أفعال الولايات المتحدة على أنها حرب ضد الإسلام، وسوف يحاولون تسخير ذلك لزعة إستقرار الحكومات المعتدلة. لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تزن بدقة خطواتها اللاحقة في الحرب ضد الإرهاب بحيث تتجنب ما يؤدي إلى زعة استقرار الحكومات الصديقة. ولكن على الولايات المتحدة أن لا تأخذ الاعتراضات على الضعف السياسي بمعناها الظاهري. ففي بعض الأحيان تمتنع الحكومات في العالم المسلم عن إتخاذ إجراء رادع ضد المجموعات المتطرفة أو المتسمة بالعنف حتى إذا كان ذلك في مصلحتها على المدى البعيد. وهم يسعون أيضاً إلى الاستفادة من الحرب ضد الإرهاب لكي يقمعوا المعارضة الحقيقية (الشرعية). لذلك، من المهم للولايات المتحدة أن تبين أنّ جهودها لا تعني دعم الأنظمة الفاشستية أو القمعية بل تعني تشجيع التغيير الديمقراطي.

السعي لاجتذاب الإسلاميين إلى التوجهات**السياسية الطبيعية**

إن من الأمور العسيرة في إنشاء ديمقراطية المسلمين هي، هل يمكن وكيفية إجتذاب المجموعات الإسلامية التي تفتقد المؤهلات الديمقراطية الجديرة بالثقة العالية-الإخوان المسلمين على سبيل المثال- إلى العملية الديمقراطية. ورغم أنّ هناك خطراً دائماً من أن أي حزب إسلامي إذا تسلّم مقاليد السلطة قد يبدأ بالعمل ضد الحريات الديمقراطية، إلا أن إشراك

مجموعات كهذه في المؤسسات الديمقراطية المفتوحة القائمة يمكن بمرور الزمن أن يخفف من التهديد الذي يشكلونه للنظام. وهذا هو بالخصوص واقع الحال اليوم في أجزاء العالم المسلم التي لها تقاليد ديمقراطية قوية يمكن فيها التعبير عن رأي الشعب عن طريق صندوق الاقتراع السري والتي لحكوماتها إرتباطات مع التحالفات العالمية الواسعة. وفي هذه الحالة، على سبيل المثال : تركيا، يمكن بل يجب أن يُعامل الإسلاميون الذين هم في السلطة على أنهم لاعبون سياسيون طبيعيون ويتوقع منهم أن يكونوا كذلك. وفي أجزاء أخرى من العالم المسلم يمكن للديمقراطية المستمرة أن تشجع الأحزاب الإسلامية لتسعى الى تحقيق أجندتها عن طريق الانتخابات وليس العنف. أما سلبيات إجتذاب الإسلاميين الى التوجهات السياسية الطبيعية، فهي أنهم، على الأقل في المدى القريب، قد يشجعون التوجهات السياسية المناهضة للولايات المتحدة إذا أتيح لهم أن يقوموا بأي تأثير حقيقي. إن شرطاً أساسياً لإشراكهم في العملية الديمقراطية هو تقديمهم تعهداً واضحاً وتاماً بعدم اللجوء للعنف، وبسلوك الطرق الديمقراطية. ومن ناحيتها، يجب أن تسجل الولايات المتحدة معارضتها للمكائد الانتخابية التي تُصطنع لتهميش أحزاب المعارضة الشرعية.

إجتذاب مسلمي الشتات (الدايسبورا)
يمكن أيضاً أن يساعد إجتذاب جماعات مسلمي الشتات في تحقيق مصالح الولايات المتحدة في العالم المسلم. ويمكن أن تكون جماعات المسلمين الأمريكيين مصدراً مهماً للمعلومات الاجتماعية-الثقافية حول المجتمعات المسلمة، ويمكن أن يلعبوا دوراً مهماً في وصول الولايات المتحدة للمسلمين في الأماكن الأخرى. وقد يتطلب هذا عناية ومرونة. وفي الوقت نفسه، أثبتت القوات المسلحة الأمريكية مهارتها في تلبية الحاجات الخاصة للمجموعات الإسلامية، كما فعل على سبيل المثال ضباط الشؤون المدنية فيها لمساعدة من يحتاج المساعدة العاجلة خلال مواسم الزيارات العالمية الضخمة لمراقدي الشيعة في العراق بعد سقوط صدام.

إعادة بناء علاقات عسكرية-عسكرية وثيقة مع البلدان الأساسية

سوف تستمر القوات المسلحة كلاعب سياسي مؤثر على طول العالم المسلم. وفي بعض البلدان - باكستان مثلاً- قد تسيطر القوات المسلحة على الدولة في المستقبل السياسي القريب. وأكثر من ذلك، تحتل القوات المسلحة موقع الطليعة في جبهة الحرب ضد الإرهاب. لذلك سوف يكون للعلاقات العسكرية-العسكرية أهمية خاصة في صياغة أية إستراتيجية أمريكية في العالم المسلم. إن القيود التشريعية الأمريكية على الاجتذاب العسكري - مثل تعديل برسler Pressler

بناء القدرات العسكرية المناسبة

من الناحية العسكرية، تواجه الولايات المتحدة حاجة لتقليل وجودها الأكثر ظهوراً في بعض المجالات، في الوقت الذي تعمل على زيادة أنواع مختلفة من أشكال الوجود؛ مثل الاستخبارات، والعمليات النفسية، والشؤون المدنية. وسوف يعني هذا في بعض أجزاء العالم المسلم الاستمرار بتقليل الوجود المندفع الثقيل (والحساس سياسياً) وعضواً عنه السعي لدعم العمليات القادمة من المواقع المحلية المعززة. لقد استخدم الإسلاميون في أغلب الأحيان، ولا سيما في الشرق الأوسط، وجود القوات المسلحة الأمريكية كسبب لتبرير العنف. إن تقليل ظهور القوات المسلحة الأمريكية قد يقلل من أهداف هذا العنف. وهذا في العراق يعني أن المطلوب بالتأكيد هو تقليل وجود القوات الأمريكية في المناطق السكنية حالما يصبح ذلك الأمر ممكناً عملياً، وتقليل ظهور الولايات المتحدة كـ "قوة محتلة" وتشجيع التطور السريع للقوات المسلحة وقوات الأمن العراقيين.

وشبيه بذلك، ليس من المحبذ سياسياً إنشاء قواعد جوية عاملة رئيسية في العراق في المستقبل القريب. ولكن، بالنظر إلى عدم سماح تركيا باستخدام الولايات المتحدة لقاعدة أنجرك الجوية لعملية حرية العراق Operation Iraqi Freedom، يجب ألا تمنع الولايات المتحدة خيار النفوذ إلى الإمكانيات العسكرية العراقية، الأمر

amendment ونتائجه على باكستان، وتعديلات ليهي Leahy amendments على أندونيسيا- قد أحدثت قطيعة مفاجئة بين الولايات المتحدة وبين المؤسسات العسكرية في إثنين من أهم البلدان في العالم المسلم. **إن جيلاً من ضباط الجيش في كلا البلدين قد ارتقوا إلى مناصب عليا من دون أن تدري الولايات المتحدة أو قواتها المسلحة، أو من دون أن تتصل بهم إتصلاً مجدياً.** وهم أيضاً أكثر إنعزلاً وأقل إنفتاحاً على مفاهيم الولايات المتحدة الخاصة بالسيطرة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة. لذلك، هناك حاجة ملحة لإعادة بناء نواة من الضباط المدربين في الولايات المتحدة في البلدان الأساسية كأندونيسيا وباكستان. وإن برامج مثل التعليم والتدريب العسكري العالي (International Military Education and Training (IMET) لا يضمن فقط إطلاع القادة العسكريين المستقبليين على القيم والممارسات العسكرية الأمريكية، ولكنها يمكن أيضاً أن تُترجم إلى تأثير ونفوذ أمريكيين متزايدين. ويشار على نحو متكرر إلى الأهمية البالغة للعلاقات الشخصية بين الضباط الأمريكيين وبين زملاء دراستهم في المستقبل عندما يتسئم رفاق الدراسة أولئك المناصب العليا في قواتهم المسلحة وفي مؤسساتهم الحكومية. إن الخبرات المتبادلة والصدقة قد توفر فرصاً أجدى لمناقشة القضايا المهمة لبلدانهم وربما حتى التأثير فيها.^{٨٧}

الذي قد يكون ضرورياً للاستجابة إلى الاحتمالات العسكرية المستقبلية في منطقة الخليج.

إن الشؤون المدنية هي مساحة واعدة للتعاون العسكري في مقاومة تأثير الشبكات الإسلامية الراديكالية. إن تفاعل الولايات المتحدة مع القوات المسلحة للدول الأخرى في منطقة العلاج العسكري military medicine قد تصبح نموذجاً ممتازاً للاجتهاد عند الاستجابة لتأثيرات النزاع أو الكوارث الطبيعية. إن أية محاولة لدمج المنظمات الإسلامية غير الحكومية في ترتيبات التعاون المدني العسكري يجب أن تجري بأقصى درجات الحذر. يجب أن تُصير الولايات المتحدة على ضرورة أن تعمل المنظمات الإسلامية غير الحكومية وفقاً للاتحة عمل الاتحاد العالمي لمنظمات الصليب الأحمر غير الحكومية التي تدعو المنظمات غير الحكومية أن تبقى بعيدة عن السياسة في حالات الطوارئ والنزاعات.

إن المناطق غير المحكومة الموجودة على طول العالم المسلم، إمتداداً من الأجزاء الصغيرة المنعزلة في أندونيسيا والفلبين وحتى القطاعات الشاسعة في أفغانستان وباكستان واليمن، يمكن أن تصبح ملاذات للمجموعات المتطرفة والإرهابية. إن الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك المناطق سوف يقلل من فرص ترسُّخ المتطرفين والإرهابيين. ولا يساعد الوجود الأوسع للحكومة المدعوم عند الضرورة من قبل الولايات المتحدة، على تقليل التهديد المباشر للإرهاب

الإسلامي فحسب، بل هو أيضاً يتضمن إندماجاً وطنياً أكبر، مما يوحد زيادة الأمن لمدى أطول.

وهناك حاجة لعمل إستخباري ثقافي أفضل. فرغم أنه من المعلوم جيداً، الافتقاد النسبي للخبراء العرب في المناصب الاستخبارية والعسكرية، إلا أن الذي لم يُعلم جيداً رغم أهمية التعجيل به - تقريباً - هو الحاجة إلى خبراء في مناطق إيران وإفريقيا ولغاتهما جنباً إلى جنب مع الحاجة إلى خبراء في أمور أخرى. لقد أُصيبت بعض الكفاءات الاستخبارية والدبلوماسية الأميركية بالضمور في بعض أجزاء العالم المسلم خلال العامين المنصرمين نتيجة إعادة نشر القوات إلى أجزاء أخرى من المنطقة. وهناك حاجة أيضاً إلى أسلوب عمل بين عدة دول transnational لمواجهة ظواهر تخص في الغالب عدة دول وليس دولة واحدة منعزلة. وهذا قد يتضمّن العمل مع حلفاء محليين لإستئصال التنظيمات الإسلامية العسكرية التي تعمل عبر الحدود الدولية.

الهوامش

٧٣ - "خلاصة وتحليل لأول إستفتاء عراقي" ، (أنظر الموقع أدناه على شبكة الانترنت)

"Summary and Analysis of the First Iraqi Poll," The American Enterprise Online ،

http://www.taemag.com/issues/articleID.17697/article_detail.asp.

البعض شكك في شرعية الاستفتاء لأنه شمل فقط مدينة واحدة ذات أغلبية شيعية (البصرة) وثلاث مدن ذات أغلبية سنية (وهي الموصل وكركوك والرمادي). ومع ذلك، من المستبعد أن يكون للشيعية في البصرة آراء مختلفة جذرياً عن الشيعة في مدن أخرى من حواضن الشيعة. ويجدر بالذكر والملاحظة إن معارضة إقامة دولة إسلامية هي أشد عند الشيعة منها عند غير الشيعة في هذا الاستطلاع.

٧٤ - أنظر إتحاد برنامج موارد إستخبارات علماء الذرة ، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، في الرابط التالي :

Federation of Atomic Scientists Intelligence Resource Program, Supreme Council for Islamic Revolution in Iraq (SCIRI), available at <http://www.fas.org/irp/world/para/sciri.htm>.

٧٥ - أنظر (حلفاء صدام غير المقدسين) في مجلة النيوزويك الجزء ١٢١ العدد ٢٤ وأنظر بايمان بيجمان "الدور السعودي يقلق الولايات المتحدة" في الموقع والرابط التاليين :

"Saddam's Unholy Allies," Newsweek, Vol. 121, No. 24; and Peyman Pejman, "Saudi Hand Makes US Uneasy," Asia Times Online, July 15, 2003, at http://atimes01.atimes.com/atimes/Middle_East/EG15Ak02.html.

٧٦ - د. شفيق غبرة، رئيس الجامعة الأمريكية في الكويت «إعادة بناء الحرب ، والعالم العربي» ، حلقة دراسية في معهد الشرق الأوسط ، واشنطن، مقاطعة كولومبيا ، ٢١ أيار (مايس) ٢٠٠٣. انظر :

Dr. Shafeeq Ghabra, president, American University of Kuwait, "War Reconstruction, and the Arab World" seminar at the Middle East Institute, Washington, D.C., May 21, 2003.

٧٧ - يستند هذا التقييم إلى مقابلات مع مسلمين معتدلين في أندونيسيا، والكويت، ومصر، والأردن في صيف ٢٠٠٣. ولم يكن محاورونا مُجمعين على أمر في هذه الآراء، ولكن العجيب أن كثيراً منهم إتفقوا على التقييم.

*** (في الأصل إيران والظاهر أنه خطأ مطبعي صوابه العراق كما هو واضح- المترجم)

٧٨ - تعليقات من قبل د. غريغوري غوز الثالث ، أستاذ (بروفيسور) مشارك في العلوم السياسية ، جامعة فيرموند. Dr. Gregory Gause III, associate professor of political science, University of Vermont.

٧٩ - أنظر نيل ماكفاركوهار، « السعوديون يعيدون النظر بالمبادئ الإسلامية التي يعتمدها المسلحون » ، في عدد النيويورك تايمز في ٢٥ مايو ٢٠٠٣ في الرابط التالي :

Neil MacFarquhar, "Saudis Reexamine and Islamic Doctrine Cited by Militants," The New York Times , May 25, 2003, at <http://www.nytimes.com/2003/05/25/international/middleeast/25SAUD.html>

وكذلك « اتجاهات الإعلام السعودي : عقب تفجيرات الرياض » في :

"Saudi Media Trends: In the Wake of the Riyadh Bombings (2)," MEMRI, Special Dispatch Series No. 514, June 1, ٢٠٠٣, at <http://www.memri.org/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sd&ID=SP51403>, accessed August 9, 2004.

٨٠ - أنظر آلان سايبيرس، "الإصلاحات السورية تشهد زخماً عقب حرب العراق" في الواشنطن بوست ١٢ مايو ٢٠٠٣ ص A1:

Alan Sipress, "Syrian Reforms Gain Momentum in Wake of Iraq War," The Washington Post, May 12, 2003.

٨١ - « المواطنون السوريون يحثون الرئيس الأسد للقيام بإصلاحات شاملة » أنظر:

"Syrian Citizens Urge President Assad to Implement Sweeping Reforms," MEMRI, Special Dispatch Series ,No 523, June 16, 2003, at <http://www.memri.org>.

٨٢ - مقابلة لإيان ليسر ، مؤلف الفصل الثالث ، مع رجب طيب أردوغان في مايو ٢٠٠١.

٨٣ - جوزيف لياو، "معارضة ماليزيا لحرب العراق: مسألة مبدأ أم قضية مصالح؟"، سنغافورة : معهد شروح دراسات الدفاع والإستراتيجية ، مايو ٢٠٠٣ أنظر:

Joseph Liow, "Malaysia's Opposition to the Iraq War: A Matter of Principle or Expediency?" Singapore: Institute of Defence and Strategic Studies Commentaries, May 2003 .

٨٤ - مناقشات للمؤلف مع خبراء أمنيين في بانكوك ، حزيران (يونيو) ٢٠٠٤

٨٥ - UNDP (٢٠٠٢) ، الفصل الرابع، "بناء القابليات البشرية : التعليم / وضع التعليم"، ص ص ٥١ - ٤٥ . أنظر :

UNDP (2002), Chapter 4, "Building Human Capabilities: Education/The Status of Education," pp. 51-54.

٨٦ - أنظر محمد خليل مسعود "الهوية الدينية والتعليم العام":

Muhammad Khalil Masud, "Religious Identity and Mass Education," in Meuleman (2001), pp. 238-241 .

٨٧ - أنظر " قياس تأثيرات الاجتذاب" لراباسا وهاسمان: "

Measuring the Effects of Engagement" in Rabasa and Haseman (2002), pp. 118-120.